

S

Distr.
GENERAL

S/1999/485
28 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجبة
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه، للعلم، رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ تلقيتها من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (انظر المرفق الأول). ويقدم التقرير المرفق الذي يتناول الحالة في كوسوفو، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ آذار / مارس ١٩٩٨ و ١٢٠٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨ وكذلك تلبية لرغبة مجلس الأمن في مواصلة إطلاعه على الحالة في كوسوفو.

وسأكون ممتناً لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن على فحوى هذه الرسالة (انظر المرفق الثاني).

(توقيع) كوفي ع. عنان

.../...

290499 290499 99-12237

المرفق الأول

[الأصل: بالإنكليزية]

رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام
من نائب الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل هذا التقرير الشهري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الحالة في كوسوفو وفقاً للمتطلبات الواردة في قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨).

(توقيع) سفайн آس
السفير
نائب الممثل الدائم

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من
الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

أشير بهذا إلى رسالتى المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن مساهمات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التقارير المتعلقة بالحالة في كوسوفو وفقاً للمتطلبات الواردة في قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨).

وأرفق طيه التقرير الذي يغطي الفترة من منتصف آذار/مارس إلى منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٩ بشأن الحالة في كوسوفو، وبشأن أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويرجى ملاحظة أنه منذ الانسحاب المؤقت لبعثة التحقق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من كوسوفو، لم يكن من الممكن التتحقق من التعاون والإمتثال داخل كوسوفو. ولذلك فإن هذا التقرير لا يشمل فصلاً مستقلاً بشأن هاتين المسألتين.

(توقيع) كنوت فوليبياك

ضميمة

التقرير الشهري بشأن الحالة في كوسوفو، وفقا للمطالبات الواردة في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٩)

منتصف آذار / مارس ١٩٩٩ إلى منتصف نيسان / أبريل ١٩٩٩

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - الحالة العامة
٥	الحالة الأمنية
٦	الحالة السياسية
٧	الحالة الإنسانية
٨	مسائل حقوق الإنسان
٩	إمكانية انتشار نزاع كوسوفو
١٢	ثانيا - أنشطة منظمة الأمم والتعاون في أوروبا
١٢	أنشطة الرئيس الحالي والمجلس الدائم
١٢	عمليات بعثة التحقق في كوسوفو
١٣	مركز عمليات بعثة التتحقق في كوسوفو

أولاً - الحالة العامة

على إثر مشاورات مستفيضة ولاعتبارات أمنية، قرر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير خارجية النرويج السيد كنوت فولبيايك أن يسحب مؤقتاً بعثة التحقق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من كوسوفو. وقد تدهورت الحالة الأمنية في كوسوفو بشكل ملحوظ في الأسابيع الثلاثة السابقة لهذا القرار. وارتفع مستوى نشاط قوات الأمن التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من حيث نوعية العمليات التي تقوم بها وتوقيتها، وتزامن ذلك مع زيادة في نشاط جيش تحرير كوسوفو. وارتفع عدد الحوادث الأمنية التي تعرض لها موظفو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وما فتئت قدرات جيش تحرير كوسوفو على الاضطلاع بمهام ولايته تضعف وكانت البعثة شاهداً على تحقيق السلطات اليوغوسلافية لأهدافها قسراً وتدميرجياً. وحتى عندما كانت محادثات السلام جارية في باريس، كانت قوات الأمن الصربية تعد فيما يبدو لهجوم في منطقة سلسلة جبال تشيكافيكا.

الحالة الأمنية

وعلى إثر انسحاب البعثة مباشرة تسارعت وتيرة هجمات قوات الأمن الصربية لا سيما في مناطق درينيكا (حولي سرببيتشا)، وشالا (متروفيتشا وبودويفو) وباستريك (ماليسيفو) من المقاطعة. وأبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ما يزيد على ٢٥٠٠ شخص شردوا بسبب القتال. وعلى إثر رفض جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية توقيع مشروع اتفاق السلام بشأن كوسوفو شنت منظمة حلف شمال الأطلسي حملتها ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأعلنت حكومة يوغوسلافيا حالة الحرب. وكانت الأهداف الرئيسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي المنشآت العسكرية ومراقب الاتصالات. وتم أيضاً تدمير المباني الحكومية، فدمرت أيضاً وزارة الداخلية الاتحادية والصردية. وفي ١٦ نيسان/أبريل أدعت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن ألف شخص قتلوا وأن أربعة آلاف جرّحوا في الضربات الجوية التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية إن الأضرار المادية تقدر بنحو عشرة مليارات من الدولارات. وكانت في الوقت نفسه عملية قوات الأمن الصربية الرامية إلى الالتحام مع جيش تحرير كوسوفو وتدميره جارية في كامل أنحاء كوسوفو.

وذكرت التقارير أن رئيس المجلس التنفيذي المؤقت ل Kosovo ، زوران Andjelković ، أعلن في 5 نيسان / أبريل أنه تم تدمير جيش تحرير Kosovo ، وأن قوات الأمن الصربية تسيطر الآن على كامل المقاطعة . بيد أنه ادعت مصادر تابعة لجيش تحرير Kosovo ، في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير أنها شرعت في تنفيذ العمليات من داخل مدینتي بيک و دیاکوفیتشا الواقعتين في الجزء الغربي من مقاطعة Kosovo . ووردت ادعاءات أخرى مفادها أن جيش تحرير Kosovo ينفذ عمليات في مناطق أخرى لم يكن معروفا . ووردت ادعى مفادها أن جيش تحرير Kosovo ينفذ عمليات في مناطق أخرى لم يكن معروفاً أنه عمل فيها سابقاً مثل منطقة شرقى بریشتينا . وادعت المصادر نفسها أنه نتيجة لهجرة أعداد كبيرة من السكان المدنيين الألبان من Kosovo تخلص نطاق مسؤولية جيش تحرير Kosovo عن حماية ما تبقى من السكان إلى حد كبير ، كما ادعت بأنه غير أساييه الحربية وصار ينشر وحدات أصغر وأكثر قدرة على التحرك داخل المقاطعة . ومع ذلك ، ادعى كذلك جيش تحرير Kosovo أنه لا تزال هناك أعداد كبيرة من المشردين في الداخل في Kosovo ربما يتراوح عدهم بين ٣٦٠ ٠٠٠ و ٤٠٠ ٠٠٠ مشرد . وفي

نهاية الفترة المشمولة بالتقرير كانت أكبر المعارك تجري في المناطق الغربية من كوسوفو، لا سيما بالقرب من يونيک، قريباً من الحدود مع ألبانيا. وهذا ما يمكن أن يفسر حادثة أكدها عناصر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتواجدة في ألبانيا، إذ عبر جنود تابعون لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الحدود وشنوا في ١٣ نيسان/أبريل هجوماً على قرية كاميتيشا الألبانية الواقعة على الحدود الألبانية. وفي ١٣ نيسان/أبريل، قال وزير خارجية يوغوسلافيا زيفادين يوفانيتش إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية علّقت رسمياً علاقاتها الدبلوماسية مع ألبانيا. واتهم ألبانيا بتنظيم إغارات إرهابية على يوغوسلافيا انطلاقاً من أراضيها ومهاجمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

الحالة السياسية

علّقت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وألمانيا، وفرنسا في ٢٥ آذار/مارس وأغلق عدد من البلدان الغربية سفاراتها في بلغراد. وأصدرت وزارة الإعلام الصربية أمراً بطرد جميع الصحفيين العاملين في "وسائل الإعلام الأجنبية" التي تشتهر بلدانها في هجمات منظمة حلف شمال الأطلسي. بيد أنها سمحت لعدد قليل من الصحفيين الأجانب بالبقاء في بلغراد. وسحبت لجنة الصليب الأحمر الدولية جميع موظفيها الدوليين من كوسوفو في ٢٩ آذار/مارس. وانسحبت في وقت لاحق آخر منظمة غير حكومية تعمل في المقاطعة، هي منظمة أطباء بلا حدود.

وذكرت مصادر أن مساعد وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية نيبويسا فيوفيتش قال إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا يمكن أن تقبل بإجراء محادثات إلا إذا كانت بشأن تواجد مدني في كوسوفو، تجريها فقط مع بلدان لم تشارك في هجمات منظمة حلف شمال الأطلسي. وقال الوزير "إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تريد بعثات مثل بعثة التحقق الأخيرة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو البعثة المزعومة التي تحاول منظمة حلف شمال الأطلسي فرضها. وإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليست سوى أداة تستخدمها منظمة حلف شمال الأطلسي وغطاء لعدوان لاحق".

ولم يرد في التقارير من بلغراد ما يدل على أن هناك أزمة في الميزانية الاتحادية وميزانية الجمهورية. بيد أنه قد تواجه السلطات الاتحادية وسلطات الجمهورية قريباً مشكلة تمويل النفقات ذات الأولوية مثل الجيش والشرطة. وهناك، فضلاً عن ذلك، نحو مليوني سجين بالإضافة إلى الموظفين العاملين في قطاعي التعليم والصحة الذين تلزمهم مرتبات. ويفهم من ذلك أنه قد يتعمّن على الدولة أن تطبع أوراقاً نقدية مما سيؤدي إلى استفحال التضخم. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير بلغ سعر المارك الألماني ١٢ ديناراً في السوق السوداء. ويبلغ سعر الصرف الرسمي للمارك الألماني ست دينارات.

ولم تظهر على المقاومة الصربية أي علامة ضعف. وكانت أضواء الشوارع تطفأ خلال الأيام الأولى من الهجمات. أما الآن فتظل الشوارع مضاءة في معظم المدن الصربية، وأعلنت مراكز الإعلام المحلية أنه ليس هناك ما يدعو إلى الإظام. وفي ٢٨ آذار/مارس تجمّعآلاف من الأشخاص في حفل لموسيقى الروك في وسط بلغراد لللاحتجاج على الضربات الجوية التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي. ومنذ ذلك الوقت

تواصلت الحفلات يوميا في بقية المدن الصربية. وبإضافة إلى ذلك جرى تنظيم سلاسل بشرية على الجسور لمنع قصف منظمة حلف شمال الأطلسي لها. ويقول المراقبون إن السلطات في بلغراد كانت تتحدى منظمة حلف شمال الأطلسي أن تتصف المدنيين واثقة من أنها لن تفعل ذلك. وأوردت التقارير الصحفية أن السكان المحليين يزدادون غضبا ضد منظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة بمن فيهم السكان الذين كانوا يعتنقون في السابق آراء سلبية عن رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سلوفودان ميلوسوفيتش. وفي جلسة مشتركة عقدها مجلس البرلمان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يوم الاثنين ١٢ نيسان/أبريل، صوت الممثلون بأغلبية ساحقة تأييدا لاقتراح يتعلق بانضمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للتحالف الروسي البيلاروسي. وقال الزعماء السياسيون الصربيون إن هذا القرار كان "إحدى وسائل التصدي لعدوان منظمة حلف شمال الأطلسي". ولم تصدر بعد ذلك مباشرة أي تعليقات صربية تتعلق بالتقارير الصحفية القائلة إن المسؤولين في روسيا وبيلاروسيا لا يرون أي إمكانية لانضمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للتحالف ما دام النزاع المسلح متواصلا. ولم يحضر حزب الاشتراكيين الديمقراطي الحاكم في الجبل الأسود الجلسة البرلمانية وذكر أن الجلسة كانت "غير قانونية".

وتحفظت سلطات الجبل الأسود عن عدد من القرارات التي اتخذتها بلغراد. ومع ذلك، ذكرت الصحف أن رئيس الجبل الأسود ميلو ديوكانوفيتش رفض في ٨ نيسان/أبريل ادعاءات مفادها أن الرئيس ميلوسوفيتش يعد لانقلاب في الجبل الأسود. وقال ديوكانوفيتش "إن هناك خلافات سياسية، ولكننا تمكناً حتى الآن من تحقيق توازن بين مختلف المجموعات السياسية". وقالت التقارير إنه وصف عمل منظمة حلف شمال الأطلسي بأنه "خطأ جسيم" ودعا المنظمة إلى وقف القصف.

وفي ٧ نيسان/أبريل كشف المدير السياسي لجيش تحرير كوسوفو ورئيس الوفد الألбанي إلى رامبوبي، هاشم ثاشي، تركيب "حكومة" كوسوفو الانتقالية التي سيكون ثاشي نفسه رئيس الوزراء ووزير الخارجية فيها، بينما يشمل الممثلون الآخرون أعضاء من الجبهة الديمocrاطية المتحدة بزعامة ريكسيبيب كوسيا. وقال ثاشي إن حلف كوسوفو الديمقراطي بزعامة ابراهيم روغوفا لا يزال لم يعين ممثلا عنه. وعرض التلفزيون الصربي صورا لروغوفا مجتمعا فيما يبدو مع الرئيس ميلوسوفيتش ورئيس صربيا ميلان ميلوتونوفيتش. وادعى سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن روغوفا بقي من تلقاء نفسه في كوسوفو وأنه تحت "حماية" الشرطة الصربية. وقال روغوفا وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إنهم يحاولون التوصل إلى تسوية سياسية لمشكلة كوسوفو.

الحالة الإنسانية

كان أهم حدث وقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير فرار أعداد كبيرة من اللاجئين الألбан من كوسوفو. ولجأتآلاف عديدة منهم إلى البلدان المجاورة، وتحملت ألبانيا أكبر عبء من اللاجئين. وفي ٤ نيسان/أبريل، قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ٢٠٤ لاجئ فروا من كوسوفو إلى ألبانيا وتوجه ٣٣٠٠ لاجئ إلى الجبل الأسود ولجا ١٢١٠٠٠ إلى أراضي مقدونيا. وفي ١٧ نيسان/أبريل، ارتفعت هذه الأعداد إذ قدر أن ٣٤٠٠٠ لاجئ فروا إلى ألبانيا، وفر ٧٠٠٠ إلى الجبل الأسود، و ١٣٥٠٠٠ إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

والهجرة الجماعية متواصلة وليس هناك ما يدل على أنها خفت. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أدعت مصادر تابعة لجيش تحرير كوسوفو أن قافلة من المشردين في الداخل يبلغ طولها ٢٥ كيلومترا كانت تتحرك بين تودوفيتش وبريشتينا جنوباً في اتجاه الحدود اليوغوسلافية. وفر هؤلاء المشردون إلى التلال المحيطة بمنطقة تودوفيتش. وذكرت التقارير أنهم يعانون من سوء التغذية. وطُرد هؤلاء المشردون في اليوم الذي بذلت فيه قوات الأمن الصربية جهوداً خاصة منتهزة فرصة هدوء مؤقت في هجمات منظمة حلف شمال الأطلسي لتشتيت مع جيش تحرير كوسوفو، مما أجبر السكان المدنيين على الفرار. وتقول مصادر تابعة لجيش تحرير كوسوفو إن هناك ما بين ٣٦٠ ٠٠٠ و ٤٠٠ ٠٠٠ مشرد في الداخل لا يزالون في كوسوفو.

مسائل حقوق الإنسان

ما فتئت شعبة حقوق الإنسان ترصد وتوثق انتهاكات القانون الإنساني التي بدأت ضد السكان المدنيين في كوسوفو منذ وقت قصير بعد انسحاب الموظفين الدوليين التابعين لمنظمة الأمم والتعاون في أوروبا في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٩. وما فتئت بعثة حقوق الإنسان تجمع البيانات من اللاجئين في جميع أنحاء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ومن اللاجئين في المخيمات فضلاً عن اللاجئين الذين يأويهم الأهالي.

وأبلغت التقارير عن مجموعة من انتهاكات القانون الإنساني تتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، كما تنص على ذلك اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الثاني. وتعطي البيانات المجمعة صورة عن عمليات القتل والإعدام والاعتداءات البدنية، والاغتصاب، والتشريد القسري، وتدمير الممتلكات المدنية والنهب التي يذهب ضحيتها أفراد وجماعات بمن فيهم سكان قرى بأسرها.

وأبلغ أشخاص عديدون عن انتهاكات للقانون الإنساني ارتكبها المجموعات شبه العسكرية وعصابات المدنيين المسلحين الذين كثيراً ما يطلق عليهم اسم "رجال أركان"، أو "رجال سيسيلي" أو ببساطة "شبه العسكريين". وتتجدر ملاحظة أن الذين أجريت معهم مقابلات تمكناً في بعض الحالات من إعطاء أوصاف دقيقة إلى حد ما تتعلق بالأزياء والشارات التي تحملها هذه المجموعات. وفي حالات أخرى، كان من الصعب بشكل واضح التمييز بين المجموعات شبه العسكرية والعصابات والمدنيين المسلحين.

وأعطت البيانات صورة عن حالة انعدام القانون وعدم وجود أي شكل من أشكال الحماية للألبانيين. وتستهدف الهجمات العسكرية التي يشنها الجيش اليوغوسلافي المدنيين وممتلكاتهم على حد سواء وكثيراً ما تعقبها عمليات تنفذها الشرطة الصربية والغاراث التي يشنها الأفراد شبه العسكريين والمدنيون المسلحون. وذكرت التقارير أن فرادى ضباط الشرطة حاولوا في حالات قليلة فقط حماية الضحايا. وتقول التقارير إن عدم وجود ممثلين للمجتمع الدولي في كوسوفو أتاح الفرصة لمرتكبي مثل هذه الجرائم من تصعيد أعمال العنف التي يرتكبونها.

إمكانية انتشار نزاع كوسوفو

لا تزال بعثة وجود مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا، وبعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بانتشار النزاع إلى سكوببيه، وبعثات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى البوسنة والهرسك وإلى كرواتيا، تتبع إمكانية انتشار نزاع كوسوفو عن كثب.

وقد سيطرت الأزمة في كوسوفو وحولها على الحياة في ألبانيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظراً لأن انهيار عملية السلام أعقبتها الضربات الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي ثم الطرد الجماعي غير المسبوق للألبان إلى شمال ألبانيا.

واعتباراً من ٢٧ آذار / مارس، عندما بدأت الموجات الأولى من اللاجئين العبور من كوسوفو، تحول الاهتمام بالضرورة بالبعد الإنساني للأزمة وعدم قدرة كل من اقتصاد ألبانيا وهياكلها الأساسية الضعيفين بالفعل على مواجهة ذلك. وعدها الآخر المباشر على الاقتصاد وعلى البلد الذي يتعمّن عليه استيعاب هذه الأعداد الكبيرة، فإن الآثار الطويلة الأجل لتواجد أعداد كبيرة من اللاجئين يمكن أن يدلّ من الناحية السياسية على عدم الاستقرار، مع إضافة احتمال الهجرة غير المشروعية من البلد.

وكانت الحكومة والمعارضة في ألبانيا متهدتين على غير العادة في توجههما إزاء أزمة اللاجئين، ووجهتا الشكر إلى الحكومات الغربية على استعدادها لتقديم المأوى المؤقت استجابة للأزمة البشرية الفورية مع توجيهه نداء إلى أولئك الباقيين في المنطقة الذين يحتاجون إلى رعاية حتى لا يساهمون في زيادة "التطهير العرقي" في كوسوفو. وفي بيان صادر في ٥ نيسان / أبريل، قال وزير الإعلام إن حكومة ألبانيا لن تسمح بإجلاء ألبان كوسوفو من ألبانيا إلى بلدان أوروبية أخرى. وشدد الديمقراطيون المعارضون بالمثل على الحاجة إلى مساعدة اللاجئين في ألبانيا، حتى يمكن أن يبقوا "داخل أراضيهم الأصلية"، بينما يجري تهيئه الظروف لعودتهم المبكرة. ومع ذلك، وبعد التدفق المستمر للاجئين، وافقت السلطات الألبانية على إعادة توطين محدود في البلدان المجاورة التي أبدت استعداداً لذلك.

وفي ٢٣ و ٢٤ آذار / مارس، التقت حكومة برلمان ألبانيا في سلسلة من الجلسات استغرقت الليل بكامله لموافقة على تدابير لحماية البلد وحدوده. وفي أعقاب الضربات الجوية الأولى، رحبّت الحكومة بإجراء منظمة حلف شمال الأطلسي باعتباره نقطة تحول في تاريخ ألبانيا. واجتمع برلمان الألباني في ٨ نيسان / أبريل ١٩٩٩ للموافقة بصفة رسمية على مراقبة قوات أجنبية على الأراضي الألبانية. وذكر الرئيس ميلادي أن ألبانيا تعتبر وجود قوات منظمة حلف شمال الأطلسي متسقاً مع التزاماتها كعضو في الشركاء من أجل السلام وضروريًا لاستقرار ألبانيا والمنطقة. وكان رد الأحزاب السياسية الألبانية بالإجماع بعبارات مماثلة للغاية.

وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ألقت الأزمة في المنطقة بأعباء هائلة على البلد، وأثارت القلق الجماهيري، وأدت إلى توتر العلاقات فيما بين الأعراق، والعلاقات فيما بين الحكومة والمجتمع

الدولي، وأدت بصورة كبيرة إلى زيادة مخاطر زعزعة الاستقرار. ويظل العامل المحدد الرئيسي للاستقرار هو كيفية تفاعل رد فعل الأغلبية المقدونية مع رد فعل الأقلية العرقية الألبانية.

وخشية حدوث حركة ارتجاعية مفاجئة من قبل الرأي العام للأغلبية، والآثار الخطيرة المترتبة على زعزعة الاستقرار بسبب التوажд الأطول أجلاً لللاجئين مما يؤدي إلى زعزعة التوازن العرقي الحساس، فإن الحكومة المقدونية أصرت على أنه في إمكانها فقط أن تستقبل لاجئين على أساس مستمر بأعداد لا تهدد بزعزعة الاستقرار، ولذلك سعت إلى الحصول على ضمادات من المجتمع الدولي بأنه سيعمل على إيواء اللاجئين خارج البلد. وجرى بصورة شاملة الإخلال بالحد الذي تقرر منذ مدة طويلة وبالبالغ ٢٠٠٠ لاجئ والذى قدرت الحكومة الحالية والسابقة أنه الحد الأقصى الذى يمكن استيعابه بدون المخاطرة بزعزعة الاستقرار. وأدى هذا بالإضافة إلى الانتقاد الدولي الموجه إليها بسبب معاملة اللاجئين، لا سيما في بليس، إلى إضافة ضغط هائل على الحكومة التي لم يمض بعد على توليها السلطة سوى بضعة أشهر. ولا يزال الشركاء في الائتلاف الحكومي يحاولون موازنة خط الحكومة، وسط توقعات معارضة في صفوف أغلبية السكان وفي صفوف المنتدين للأقلية العرقية من الألبان، وأدى هذا بنجاح إلى حد كبير إلى منع حدوث انهيار. وجرى التغلب على المصاعب في التعايش بين الحكومة والرئيس نظراً لأنه بدا أن كلديهما على اتفاق بشأن معالجة الأزمة.

ونظمت مظاهرات ضد منظمة حلف شمال الأطلسي في شمال وغرب ووسط وجنوب البلد بعد بدء عمليات القصف التي قام بها الحلف. وفيما عدا مسيرة في كومانوفو والمظاهرات العنيفة التي وقعت في ٢٦ آذار / مارس، فإن جميع المظاهرات سارت بطريقة سلمية. ونظمت هذه المسيرات ليس فقط في المناطق التي توجد بها نسبة مرتفعة من الصراع بين السكان، ولكن أيضاً في المناطق المقدونية التي تقترب من النساء العرقية، والتي تعتمد اقتصادياً على التجارة مع يوغوسلافيا. ومنعت زعامة حزب الألبان الديمقراطي السكان الألبان من تنظيم مظاهرات مؤيدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وبذلك كانت بمثابة عامل مؤثر هام لضبط النفس.

وقد توترت العلاقات مع ألبانيا كنتيجة لضغط اللاجئين ومعالجة حالتهم. وأعربت الحكومة الألبانية عن انتقادها الشديد لمعاملة الحكومة المقدونية لللاجئين ولا سيما أولئك الذين يحاولون الدخول إلى بليس وقالت إنها ستؤدي إلى إلحاق ضرر بالعلاقات بين البلدين. ووجه كل من الرئيس الألباني والأحزاب السياسية الألبانية انتقاداً مماثلاً إلى بيان الرئيس غليغوروف بأن ألبانيا، البلد الأم لللاجئين، هي مقصد هم الطبيعي.

وقبل الشروع في حملة التحصيف مباشرة، سُحبَت بعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك موظفي البعثة من جميع المكاتب في جمهورية صربسكا. ولم يتم حتى الآن استهداف البعثة ولم تعاني من خسائر كبيرة. وبحلول منتصف نيسان/أبريل تحسنت الحالة الأمنية بما فيه الكفاية لكي تستأنف البعثة عملياتها النهارية في جميع مكاتبها الميدانية في جمهورية صربسكا عدا ثلاثة مكاتب.

وبالرغم من أن أغلبية اللاجئين من كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد تحملت مسؤوليتهم حكومات إقليمية أخرى، فإن عددا يقدر بـ ١٣٠٠٠ من أهالي كوسوفو و ١٦٠٠٠ السنجق قد وصلوا إلى البوسنة والهرسك اعتبارا من ٢٤ آذار / مارس. وتقول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن ٥٠٠ لاجئ صربي إضافي قد وصلوا إلى جمهورية صربسكا خلال نفس الفترة، ولكن من المحتمل أن يصل عدد كبير آخر إذا ما اندلعت الأعمال الحربية في الجبل الأسود. وتفيد المفوضية أن السلطات المحلية والوطنية في البوسنة والهرسك كانت حتى الآن متعاونة ومتفهمة. غير أن إيواء هؤلاء اللاجئين لأجل طويل سيؤثر سلبا على اعتزام المجتمع الدولي الضغط في عام ١٩٩٩ لعودة الأقليات إلى البوسنة والهرسك.

وأدّت الأزمة أيضا إلى زعزعة الاستقرار بعض الشيء للحالة السياسية في جمهورية صربسكا وكان لها تأثير ضار على التفاعل السياسي بين زعامتها والمجتمع الدولي. وتقوم عادة العناصر السياسية الصربية الراديكالية بإساءة استغلال وسائل الإعلام، ويبدو أنها مصممة على الاستفادة من الوضع لتوسيع مبادئ دايتون. غير أن رد فعل أغلبية السياسيين في جمهورية صربسكا قد اتسم بالمسؤولية. وبحلول منتصف نيسان / أبريل كان هناك بعض التحرك نحو التطبيع - وقد توافت فعليا مظاهرات الشوارع، واستؤنف الحوار، واستأنف بعض زعماء الصرب المعتدلين مشاركتهم الدنية في المؤسسات المشتركة للبوسنة والهرسك. ويبقى الوضع مع ذلك هشا للغاية.

وفي كرواتيا، يبقى التأثير المباشر لإجراءات منظمة حلف شمال الأطلسي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية محدودا. وأغلقت نقاط عبور الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عبر نهر الدانوب أمام حركة المرور وتردد أن الحركة بطيئة للغاية. وتفيد التقارير أن الحالة الأمنية في منطقة الدانوب مستقرة نسبيا. وفي حين أن عدم الارتياح إزاء إجراءات الحلف كان مرتفعا في صفوف الطائفة الصربية في منطقة الجنوب، فإن الحالة ظلت هادئة. وصرح زعيم الحزب الصربي الرئيسي في المنطقة بأنه يتبع على الصرب في المنطقة تجنب منح الراديكاليين في صفوف السلطات أي مبرر لنشر الجيش الكرواتي في المنطقة.

وكانت استحابة الحكومة لطلبات منظمة حلف شمال الأطلسي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية متناسبا ومتمشيا بدقة مع إعلانات الحلف. وأعرب كبار المسؤولين الكروات عنأملهم الشديد في أن ترتفع المكانة الدولية لكرواتيا كنتيجة لإجراءات الحلف. وفي أعقاب اجتماع عقده وزير الخارجية، ماتي غرانين، مع مادلين أولبرايت في واشنطن في ٣١ آذار / مارس، أعرب عن أمله في الإسراع في إدماج كرواتيا في الهيئات الدولية، لا سيما الشراكة من أجل السلام ومنظمة التجارة العالمية.

ثانيا - أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

أنشطة الرئيس الحالي والمجلس الدائم

عقد السفير ولIAM ووكر، رئيس بعثة التحقق في كوسوفو، جلسة إحاطة لاجتماع مخصص غير رسمي في ٢٤ آذار / مارس وللمجلس الدائم في ٢٥ آذار / مارس، بشأن انسحاب البعثة من كوسوفو. وبدأت الضربات الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في ٢٤ آذار / مارس. وتحدث عن تدهور البيئة الأمنية وعن "القرار الخطير" الذي اقتضى الأمر اتخاذ لسحب البعثة. وقدّمت له التهيئة على الطريقة المتسمة بالاقتدار التي انسحبت بها البعثة.

وعقد الرئيس الحالي للمنظمة جلسة إحاطة لاجتماع معزز للمجلس الدائم عقد في ٢٦ آذار / مارس والذي أصدر فيه توجيهاته بأنه ينبغي خفض حجم البعثة إلى نحو ٢٥٠ فرداً. وبدأ هذا في ٢٩ آذار / مارس واختتم في ١ نيسان / أبريل. وفي اجتماع المجلس الدائم في ١ نيسان / أبريل رئي أنه من المناسب، في ضوء حجم تدفق اللاجئين، أن تستخدم أصول بعثة التتحقق في كوسوفو لدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ألبانيا وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وجرى إرسال نحو ٧٠ أخباراً من فيينا بغية استكمال وصول البعثة الموجودة على أراضي مقدونيا.

وقام الرئيس الحالي للمنظمة بزيارة لألبانيا ولجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في ٦ و ٧ نيسان / أبريل لتقدير كيف يمكن للمنظمة أن تقدم المزيد من المساعدة بصورة أفضل فيما يتعلق بتدفق اللاجئين من كوسوفو إلى هذين البلدين. واجتمع الرئيس الحالي مع رئيسي الحكومتين في البلدين بالإضافة إلى رئاسة اجتماعات ممثلي المنظمات الدولية الإنسانية وغيرها من المنظمات المشاركة في إغاثة اللاجئين بغية تحسين سرعة وفعالية الدعم الجماعي. وفي سكوببيه، حيث الحكومة على إنشاء مركز تنسيق للأزمة لمدة ٢٤ ساعة يومياً، بمشاركة جميع العناصر الوطنية والدولية الفعالة ذات الصلة. وأنشئ مثل هذا المركز بالفعل في تيرانا.

وفي اجتماع مخصص غير رسمي عقد في ١٣ نيسان / أبريل، أحاط الرئيس الوفود علماً بعملية التخطيط لإنشاء بعثة جديدة في كوسوفو تابعة للمنظمة. وجرى توزيع ورقة بالأفكار على جميع الوفود في اجتماع المجلس الدائم في ١٥ نيسان / أبريل.

عمليات بعثة التتحقق في كوسوفو

بالإضافة إلى المهام التي حددت في إطار "المهمة الأساسية" لبعثة التتحقق في كوسوفو، التي تشمل التخطيط والإعداد لإعادة نشر بعثة تابعة للمنظمة في كوسوفو. قدمت البعثة مساعدة كبيرة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بالتدفق الكبير لللاجيء ألبان كوسوفو على ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وكرس ١٥٢ فردا في فرقة العمل المقدونية التابعة لبعثة التحقق في كوسوفو جهدا وموارد كبيرين لدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دورها بصفتها الرئيس الأعلى لمجمع اللاجئين في ستوكفانش، الذي يتكون من مخيمين منفصلين لللاجئين. وتقدم فرقة العمل المعاونة أيضا للموظفين، لمدة ٤٤ ساعة متصلة، ولمركز التنسيق التابع للمفوضية في مبني مقر المفوضية في سكوببيه؛ ويشاركون أيضا في تقديم المساعدة في مطار سكوببيه في استقبال المساعدة الإنسانية ومواصلة تسجيل اللاجئين بما في ذلك أولئك الذين يجري ترحيلهم بطريق الجو إلى بلدان ثالثة؛ ويستخدم الأفراد الإضافيون بفرقة العمل في مراقبة ثلاث نقاط عبور على الحدود بين كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومقدونيا من أجل أي تدفق جديد للاجئين. وتضطلع بالأعمال الأخرى أفرقة إضافي حقوق الإنسان التي كلفت برصد الانتهاكات التي يُرجم أنها وقعت في كوسوفو.

وقام ٧٧ موظفا في فرقة العمل الألبانية التابعة لبعثة التتحقق في كوسوفو، والذين تم إيفادهم لمساعدة المفوضية في دعمها الإنساني للاجئين، والعمل في تنسيق وثيق مع بعثة تواجد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا، بتنظيم أنفسهم في ثلاثة أفرقة، في الشمال والوسط والجنوب، مع وجود مقر غرفة عمليات في تيرانا. وجرى نشر الأفرقة في جميع المحافظات الـ ١٢ في ألبانيا وكذلك في المطار وفي سلطات الميناء البحري في دورس. وجرى إعارة موظفي اتصال إلى لجنة إدارة الأزمة التابعة للحكومة الألبانية. وفرقة العمل الألبانية التابعة لبعثة التتحقق في كوسوفو مكلفة أساسا بمهمة تسجيل اللاجئين، وإخطار الوكالات المتخصصة باحتياجاتها و Shawagliها وجمع وإبلاغ معلومات إضافية. وهي تقدم أيضا دعما سوقيا وإداريا إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

مركز عمليات بعثة التتحقق في كوسوفو

في أعقاب الانسحاب من كوسوفو، قامت البعثة بإعادة ١٠٨ متحققين دوليين في الفترة من ٢٩ آذار / مارس و ١ نيسان / أبريل. وبلغ قوام البعثة في وقت لاحق ٢٥١ متحقا. وخلال عملية تخفيض حجم البعثة، أصبح من الجلي أنه ستكون هناك حاجة إلى تحويل بعض الموارد من المهام الأساسية لمواجهة الأزمة الإنسانية الطارئة الناشئة عن خروج اللاجئين الألبان من كوسوفو إلى ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وأدى هذا إلى الحث على إنشاء فرقتي عمل تابعتين لبعثة التتحقق في كوسوفو التابعة للمنظمة، إحداهما في ألبانيا والأخرى في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تتمثل مهمتهما في تقديم المساعدة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإلى المنظمات الدولية الأخرى والسلطات المحلية. وبالإضافة إلى تلك الموارد الموجودة في إطار المهام الأساسية، فإن هناك حاجة إلى زيادة في أخرىين لأفراد البعثة لمواجهة هذه التحديات الجديدة. أولاً لدعم فرقة العمل في ألبانيا وثانياً، بعد حوالي أسبوع، لدعم فرقة العمل في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. والزيادة الأخيرة التي بلغت ٣٤٣ فردا ترفع القوام الحالي لبعثة التتحقق في كوسوفو التابعة للمنظمة إلى ٣٤٣ فردا، مع وجود ٧٧ منهم في ألبانيا، و ١٥٢ في مهام إنسانية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، و ١١٤ لدعم المهمة الأساسية للبعثة.
